انثى معمولا معه لانه فعل معه فعل وهو السير الصادر من الفاعل فخرج باللفظة الاول وهو قوله
اسم نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بنصب تشرب كما قرره الموضح بذلك في شرح اللمحة ونحو
سرت والشمس طالعة برفعهما فان الواو وان كانت بمعنى مع فيهما كما صرح به في شرح القطر
الا انها داخلة في المثال الاول على الفعل وهو تشرب وداخلة في المثال الثاني على
جملة وهي الشمس طالعة فليسا مفعولا معه بناء على ان المؤول من الفعل لا يسمى مفعولا معه
خلافا لبعضهم وعلى ان جملة والشمس طالعة ليست مفعولا معه خلافا لصدر الافاضل تلميذ
الزمخشري كما نقله عنه في المغني وخرج باللفظة الثاني وهو قوله فضلة اشترك زيد وعمرو
فانه عمدة وخرج باللفظة الثالث وهو قوله تال الواو نحو جئت مع زيد فانه تال لنفس مع
لا للواو التي بمعناها وخرج باللفظة الرابع وهو قوله بمعنى مع نحو جاء زيد وعمرو قبله او
بعده فان التقييد بالقبلية او البعدية نافي المعية وقد قال ابن هشام رأيت حتى يكون عمرو
منصوبا كان اولى لان المرفوع يخرج بقوله فضلة ويمكن ان يقال خرج بقوله يخرج باللفظة
الخامس وهو قوله تالية لجملة نحو كل رجل وضيعته بالرفع عطفا على كل فلا يجوز فيه
النصب على المفعول معه لعدم تقدم الجملة خلافا للصيمري بفتح الميم وضمها فانه
يجيز نصب المفعول معه عن تمام الاسم كالتمييز وخرج باللفظة السادس وهو قوله ذات
فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه هذا لك واباك بالموحدة فلا تتكلم به قال سيبويه
واما هذا لك واباك فقبيح لانه لم تذكر فعلا ولا اسما فيه معنى فعل قال ابن مالك اراد بالقبيح
الممتنع وقد كثر في كلامه التعبير بالقبيح عن عدم الجواز وعلم من هذا ان اسم الاشارة وحرف
الجر المتضمن معنى الاستقرار لا يعملان في المفعول معه خلافا لابي علي الفارسي فانه اجاز
في قوله هذا ردائي مطويا وسربالا اعمال الاشارة وقد اجاز بعضهم اعمال الظرف وحرف
الجر انتهى كلام ابن مالك ولم يشترط جميع الشروط في النظم اعتمادا على المثال فقال
ينصب تالي الواو مفعولا معه في نحو سيري والطريق مسرعه فان قلت فقد قالوا
ما انت وزيدا وكيف انت وزيدا بنصب زيدا فيهما ولم يتقدم فعل ولا اسم فيه معنى الفعل وحروفه
قلت اكثرهم يرفع بالعطف على انت ولا اشكال فيه والذين نصبوا قدروا الفعل وهو
انت فاعل لمحذوف لا مبتدا واسم الاستفهام قبله خبر ويتعين ذلك في الثاني دون الاول
والاصل ما تكون وكيف تصنع بمعنى تكون وتصنع ضمير مستتر وجوبا مرفوع على الفاعلية
فلما حذف الفعل وحده وهو تكون وتصنع برز الضمير وانفصل لتعذر اتصاله وقدره
سيبويه من لفظ الكون في التأليف وقدره بالمضارع مع كيف وبالماضي مع ما فقال الاصل
كيف تكون وزيدا وما كنت وزيدا واختلف في تقديره ذلك هل هو مقصود له ام غير مقصود
فزعم السيرافي انه غير مقصود ولو عكس لجاز وزعم ابن ولاد انه لا يجوز الا ما قدره سيبويه
قال وذلك ان ما دخلها معنى التحقير والانكار وليست سؤالا عن مسئلة مجهولة ولو كانت
لمجرد الاستفهام لجاز فيها الماضي والمضارع واختلف في كان المقدرة فنص الفارسي وغيره
على انها التامة وعلى هذا فتكون كيف في موضع نصب على الحال واما ما فلا تكون حالا وزعم
بعضهم انها مخرجة عن اصلها للسؤال عن الحال والصحيح ان كان ناقصة وكيف وما في موضع
نصب خبرها والتقدير على اي حال تكون او كنت مع زيد وهو مذهب ابن خروف والى هذه المسألة
اشار الناظم بقوله وبعد ما استفهام او كيف نصب بفعل كون مضمر بعض العرب والناصب

المفعول

المفعول معه ما سبقه من فعل او شبهه وبه قال جمهور البصريين وطائفة من الكوفيين
ثم اختلفوا فقال سيبويه والفارسي وجماعة انه كالمفعول به في المعنى بمعنى صنعت والنيل
في سرت والنيل وزعم الاخفش وجماعة من الكوفيين انه نصب على الظرفية والواو مهيئة للظرفية
ونحوه مشبهة النصب بالا فانتصب الاسم بعدها كما انتصب بعد الا لا الناصب له الواو
خلافا للجرجاني عبد القاهر وقد رد بان الواو لو كانت عاملة لاتصل بها الضمير كاتصاله في
سائر الحروف الناصبة والى هذين المذهبين اشار الناظم بقوله بما من الفعل وشبهه سبق
ذا النصب لا بالواو في القول الاحق ولا الناصب له الخلاف اي المخالفة خلافا للكوفيين
اي اكثرهم كما صرح به الموضح في شرح اللمحة فانهم ذهبوا الى ان الناصب للمفعول معه
معنوي وهو مخالفة ما بعد الواو لما قبلها كما ذهبوا اليه في نصب الظرف اذا وقع خبرا
عن المبتدا نحو زيد عندك لان ما بعد الواو لم يصلح ان يجري على ما قبله كما في زيد وعمرو لمخالفته
له في المعنى انتصب على الخلاف ورد بان الخلاف لو كان يقتضي النصب لجاز
ما قام زيد بل عمرو انتصاب عمرو وذلك لا يجوز ولا الناصب له فعل محذوف بعد الواو
والتقدير في سرت والنيل سرت ولابست النيل فيكون حينئذ مفعولا به خلافا
للزجاج ورده السيرافي بانه يقول لذلك وانما قدر فعل الملابسة لانها اعم الافعال ولانه
لا يتعلق فعل بدونها ويؤخذ من قوله والناصب للمفعول معه ما سبق من فعل او شبهه
ان المفعول معه لا يتقدم على عامله لا يقال والنيل سرت ولا يتوسط نحو سار والنيل زيد
لان الواو عندهم اصلها ان تكون عاطفة وكما لا يجوز تقدم المعطوف ولا توسطه بين
العامل والمعطوف عليه فكذلك هذا والاول متفق عليه والثانية طرفيه خلافا لابن
جني ذهب في الخصائص الى جواز التوسط مستدلا بنحو قوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة
خصالا ثلاثا لست عنها بمرعوي وهذا مخرج على ان فحشا ليس معطوفا على غيبة قدم
عليه للضرورة كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام والاصل عليك
السلام ورحمة الله فصل للاسم الواقع بعد الواو خمس حالات احداها
وجوب العطف كما في نحو كل رجل وضيعته ونحو اشترك زيد وعمرو ونحو جاء زيد
وعمرو قبله او بعده لما بينا من عدم تقدم جملة في الاول ومن عدم الفضلية في الثاني لان
الفعل لا يستغني عنه لان الاشتراك لا يتأتى الا من اثنين ومن عدم المصاحبة في الثالث
وثانيها رجحانه اي العطف على المفعول معه نحو جاء زيد وعمرو وترجح العطف لانه الاصل
وقد امكن بلا ضعف واليه اشار الناظم بقوله والعطف ان يمكن بلا ضعف احق
ويجوز النصب على المفعول معه وثالثها وجوب المفعول معه وذلك في نحو ما لك وزيدا
وما شأن زيد وطلوع الشمس لامتناع العطف في المثال الاول وهو ما لك وزيدا من جهة
الصناعة لانه لا يجوز العطف على الضمير المجرور وهو الكاف في لك الا بعد اعادة الجار
نحو وعليها وعلى الفلك تحملون واجاز الكسائي فيه الجر قال الموضح في الحواشي وبه اقول
لا على العطف بل على اضمار الجار لتقدم ذكره انتهى وفيه نظر لان الجار في الامر العام
المطرد اذا حذف زال عمله فان قلت كان ينبغي ان يمتنع ما لك وزيدا كما
امتنع هذا لك واباك لعدم تقدم فعل او اسم فيه معنى الفعل وحروفه قلت
لما اشتمل ما لك وزيدا على ما يشعر طلبه للفعل ونحو ما الاستفهامية

Copyright © King Saud University